Rawafed Almarefa Journal مجلة روافد المعرفة
ISSN: 2709-0345 Volume:6, Issue: 12, (2026), Pages: 56-78

دور القبيلة في المجتمع الليبي
دراسة في الأبعاد الاجتماعية والسياسية

نادية فرج أنصير محمد

The Role of the Tribe in Libyan Society: A Study in Social and Political Dimensions

Nadia Faraj Anseir Mohammed

Asmaylalfgy661@gmail.com

Received: 03-04-2026; Accepted:21-04-2026; Published: 07-05-2026

الملخص

هدف البحث الحالي إبراز "دور القبيلة في المجتمع الليبي، والذي يتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية التالية: معرفة وتحديد مفهوم القبيلة في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، والكشف عن الجذور التاريخية للنظام القبلي في ليبيا، والتعرف على الدور الاجتماعي والسياسي للقبيلة، والتعرف على دور القبيلة في بناء الدولة، ولذا؛ فلقد اعتمدت الباحثة على نظرية الاحتواء لما تقدمه من ضوابط، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي من خلال قراءة للظاهرة القبلية في ليبيا في فترات مختلفة وإلى ما بعد 2011، واعتبار أن هذا البحث استكشافي في الأساس، وجاءت نتائج البحث لتكشف عن مفهوم القبيلة في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، حيث اتضح أن القبيلة تُعدّ من أقدم الجماعات البشرية من حيث تطورها في التاريخ القديم؛ فقد نشأت في ظل ظروف انعدام الأمن والحماية، مما أدى إلى الحاجة إلى الوحدة داخل الإطار القبلي، أون النظام القبلي في ليبيا يعود إلى العصور القديمة، ويُعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة في تشكيل الحياة السياسية في البلاد، كما اتضح جليا أن القبائل لعبت دورا هاما في تحقيق التوازن السياسي والاجتماعي في ليبيا خلال عهد الملك إدريس السنوسي، وفي ذات السياق؛ أثبتت العلاقة بين القبيلة والدولة الحديثة أنها موضوع نقاش واسع بين الباحثين، ومن ثم جاءت التوصيات لتكمن فيما يلي:

1 - العمل على إعادة بناء العقل الليبي بطريقة عصرية ومدنية.

2 – إن المجتمع الليبي بحاجة إلى إصلاحات تعليمية وفكرية وتربوية ضرورية.

كلمات مفتاحية: دور - القبيلة - المجتمع الليبي.

Abstract

The current research aims to highlight the role of the tribe in Libyan society, which branches into several sub-objectives: understanding and defining the concept of the tribe in sociology and other social sciences; uncovering the historical roots of the tribal system in Libya; identifying the social and political role of the tribe; and understanding the tribe's role in state-building. Therefore, the researcher adopted the containment theory for its inherent constraints and employed a descriptive-historical approach, examining the tribal phenomenon in Libya across different periods, up to and including the period after 2011. This research is primarily

This is an open access article under the CC BY-SA license.

exploratory. The findings reveal the concept of the tribe in sociology and other social sciences, demonstrating that the tribe is among the oldest human groups in terms of its development in ancient history. It arose in conditions of insecurity and lack of protection, leading to a need for unity within the tribal framework. The tribal system in Libya dates back to ancient times and is considered one of the most influential factors shaping the country's political life. It also became clear that tribes played a significant role in achieving political and social balance in Libya during the reign of King Idris al-Sanusi. In the same vein, it was proven the relationship between the tribe and the modern state is a subject of extensive debate among researchers, and the recommendations are as follows:

1 - Working to rebuild the Libyan mindset in a modern and civil manner**.**

2- Libyan society needs essential educational, intellectual, and pedagogical reforms.

Keywords: Role - Tribe - Libyan Society**.**

مقدمة:

تُعدّ القبيلة من أقدم الجماعات البشرية من حيث تطورها في التاريخ القديم، ولقد نشأت في ظل ظروف انعدام الأمن والحماية، حيث برزت الحاجة إلى الوحدة ضمن الإطار القبلي، وقد أدى ذلك إلى تشكيل النواة الأولى للدولة في المجتمعات العربية في بلاد الشام وجزء كبير من أفريقيا، حيث يشير مفهوم القبيلة إلى الولاء لجماعة عرقية أو قبلية، وهو ولاء يُعادل، بل ويتجاوز، الولاء للدولة، لأن الفرد يجد في قبيلته دعما وحماية وأمانا أكبر مما يجده في مؤسسات الدولة، هذا يعني أنه بينما تتطلب الدولة الموحدة جهازا حكوميا واحدا؛ فإن هذا يتناقض مع الطبيعة الانقسامية للنظام القبلي، وفي دول العالم الثالث تُشكّل القبيلة مصدرا لعدم الاستقرار العسكري والإقليمي، مما يُقوّض الوئام الوطني واستقرار المؤسسات السياسية، وفي كثير من الحالات، كانت القبيلة وراء الصراعات العسكرية والإقليمية، يدور الصراع حول التنافس بين القادة العسكريين والقبائل التي ينتمون إليها، ولطالما كان انتصار أي قائد على حساب القضاء على القبيلة التي ينتمي إليها القائد المهزوم.

فأحيانا، يدفع التعدد القبلي النظام الحاكم إلى استغلال القبيلة لإضفاء الشرعية على نفسه على حساب العنصر القبلي نفسه، وغالبا ما يُضعف التعدد القبلي التماسك الوطني ويُشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق التكامل الوطني، وبالتالي، تُعدّ القبيلة، في صورتها المتعصبة، عاملا سلبيا للوحدة الوطنية نظرا لدورها التفرقة؛ فبدلا من أن تكون قوة موحدة، تميل القبيلة إلى التفتت إلى وحدات أكبر، دافعة أفرادها نحو العزلة، ومُخلقة جوا نفسيا ضيقا يُعيق الاندماج الاجتماعي وأي دعوات للانقسام أو الانفصال، كما يُنظر إلى الولاء القبلي على أنه عائق أمام بناء الدولة، ويساهم في إضعافها؛ فالقبيلة توفر الدعم لأفرادها، وضعف الدولة وعدم شرعيتها، إلى جانب عجزها عن توفير الحماية والأمن الاجتماعي، ويخلقان أرضا خصبة للصراع الداخلي، ويتفاقم هذا الوضع بسبب غياب الانتماء القومي أو العرقي، وضعف البنية التحتية للاتصالات والنقل، وضعف الشعور بالهوية الوطنية أو العرقية؛ فغالبا ما تهيمن النزعة القبلية على التنوع القبلي، مما يجعل المجتمعات القبلية أكثر عرضة للصراع الداخلي، وهذا يُضعف الوحدة الوطنية ويقوض السلطة السياسية، مما يؤدي إلى صراعات داخلية تُغذي بدورها النزعة الانفصالية، التي تُصبح عائقا رئيسيا أمام السلطة السياسية، وبالتالي تُعيق عملية بناء الدولة.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

أولا ـ مشكلة البحث وتساؤلاته:

يُعدّ المجتمع الليبي من المجتمعات القليلة التي لا تزال تحتفظ ببنية قبلية راسخة تؤثر في جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية والسياسية؛ فالقبيلة ليست مجرد وحدة اجتماعية تقليدية، بل هي إطار تنظيمي يُحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد ويؤثر في عملية صنع القرار داخل المجتمع، وقد لاحظ العديد من الباحثين أن النظام القبلي في ليبيا يُشكّل أحد أهم مكونات البنية الاجتماعية، إذ يضع الأساس للعلاقات الاجتماعية والسياسية في العديد من المناطق الليبية؛ فالقبيلة في ليبيا ليست مجرد رابطة قرابة، بل هي إطار اجتماعي وسياسي يؤدي دورا محوريا في تنظيم العلاقات داخل المجتمع، كما لعبت القبيلة دورا بارزا في التاريخ الليبي، لا سيما خلال فترة المقاومة ضد الاستعمار الإيطالي، حيث وفّرت القبائل إطارا للتعبئة الاجتماعية والسياسية ضد الاحتلال، ومن خلال عرض إشكالية البحث يظهر التساؤل الرئيس التالي: "ما دور القبيلة في المجتمع الليبي؟؛ والذي يتفرع منه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1 – ما مفهوم القبيلة في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى؟

2 – ما الجذور التاريخية للنظام القبلي في ليبيا؟

3 – ما الدور الاجتماعي والسياسي للقبيلة؟

4 – ما دور القبيلة في بناء الدولة؟

ثانيا – أهمية البحث:

1 – **الأهمية العلمية**: تنبع الأهمية العلمية من حيث:

أ - تُسهم هذه الدراسة في معرفة دور القبيلة سواء الاجتماعي أو السياسي الرسمي وغير الرسمي.

ب - تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها القبيلة كعامل يسهم في استقرار الحياة الاجتماعية.

ج - تُساعد هذه الدراسة في توضيح أهم التحديات التي تواجه القبيلة في أداء دورها في بناء المجتمع.

2 – **الأهمية العملية**: أما فيما يتعلق بالأهمية العملية للبحث الحالي؛

أ - تُسهم في تطوير حلول في مجالي التربية والتوجيه،

ب - تُوسع الآفاق العلمية للآباء والأخصائيين الاجتماعيين وتُعزز عملية التنشئة الاجتماعية.

ج - تكمن أهمية هذه الدراسة في أن نتائجها وتوصياتها، بالإضافة إلى البيانات الواقعية التي تُقدمها.

ثالثا – أهداف البحث:

ينطلق البحث الحالي من هدف رئيس مؤداه: دور القبيلة في المجتمع الليبي؛ والذي يتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

1 – معرفة وتحديد مفهوم القبيلة في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى.

2 - الكشف عن الجذور التاريخية للنظام القبلي في ليبيا.

3 – التعرف على الدور الاجتماعي والسياسي للقبيلة.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

4 – التعرف على دور القبيلة في بناء الدولة.

رابعا: مفاهيم ومصطلحات البحث:

لغة: القبيلة (Tribe) هي مجموعة من الأفراد المنحدرين من نفس الأصل، وتدل على الانتماء إلى مجتمع، أي مجموعة تتكون من فرد واحد فقط تُسمى قبيلة، وأي مجموعة تتكون من فرد واحد فقط تُسمى عشيرة (ابن منظور: 1990، ص: 390)، ويعد التسلسل الهرمي للقبيلة أكثر تعقيدا كما هو على النحو التالي: أولا القبيلة، ثم العشيرة، ثم النسب، وأخيرا الفرع (عبد الله الغدامي: 2009، ص: 112)، وكلمة "قبائل" مشتقة من فروع الشجرة، ويقال أيضا أن هناك قبائل من الطيور، مما يعني أنها أنواع مختلفة، وكل نوع منها قبيلة (أحمد بوزارة: 2017، ص:18)، وأيضا تعد القبيلة جماعة من الأفراد تتكون من ثلاثة أفراد أو أكثر (محمد الظاهري: 2004،ص: 38).

اصطلاحا: عرّفت الموسوعة العربية "القبيلة" بأنها تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون لغة أو لهجة واحدة ويسكنون منطقة مشتركة واحدة، وتعتبر هذه المنطقة أو الأرض ملكيتهم الخاصة، (آمال سليمان: 2008، ص: 25)، وتعرف الباحثة القبيلة إجرائيا بصدد البحث الحالي بأنها: تعد نظاما اجتماعيا سياسيا يسبق ظهور الدولة المدنية الحديثة، ولا تزال تُشكّل عنصرا رئيسيا في بنية الدولة في العديد من المجتمعات المعاصرة، ولا سيما في المجتمعات العربية، التي تتسم عموما بالتقاليد وقوة التراث القبلي على الرغم من انتشار التطور الحضري.

خامسا – الدراسات السابقة:

1 - الدراسات المحلية:

دراسة (مني الشمالي: 2024، ص: 57): أبرزت أهمية القبائل ودورها السياسي في ليبيا، نظرا لتنوعها القبلي، ودورها الفاعل في العملية السياسية وصنع القرار، ويعود ذلك إلى قدرتها على استقطاب الأفراد والتأثير في مساراتهم السياسية، إلا أن الصراعات القبلية ولّدت انقسامات بين القبائل الليبية، لا سيما بين قبائل الشرق والغرب، مما أثر بدوره على شكل الدولة الليبية وتوجهاتها.

دراسة (عموري، وفيلالي: 2020): تناولت أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلام المدني، وسعت إلى توضيح أهمية مشاركتها في ليبيا، وتمكينها من القيام بدور إيجابي في خلق فرص لحوار وطني شامل، لا سيما بعد فشل جميع محاولات المصالحة بسبب اختلاف وجهات النظر حول الديناميات الاجتماعية، بل وحتى الإقليمية بين مختلف الفاعلين السياسيين والقبليين، ونظرا لاستمرار العنف والفوضى والفراغ المؤسسي، فقد أثبتت الجهود الدولية والإقليمية وجهود الأمم المتحدة عدم جدواها، وبرزت المشاركة القبلية كخيار واقعي وعقلاني قادر على تنظيم حوار ومصالحة حقيقيين، وبناء سلام مدني يضمن التعايش السلمي بين الليبيين، خاصة وأن المجلس القبلي الليبي كان رائدا في الدعوة إلى المصالحة.

دراسة (التومي التومي: 2021): سلطت الدراسة الضوء على دور القبائل وتأثيرها على الوضع السياسي في المجتمع الليبي، وكشفت نتائجها عن الدور السياسي الإيجابي للقبائل الليبية، إذ لعبت دورا هاما في حل العديد من الأزمات التي عجزت عن معالجتها عبر القنوات الرسمية، كما ساهمت في تجاوز الأزمة الليبية الراهنة، وتولت مسؤوليات عندما عجزت مؤسسات الدولة عن القيام بذلك. علاوة على ذلك، شاركت القبائل بفعالية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وأكدت الدراسة أيضا على الدور السياسي السلبي للقبائل الليبية، حيث يُفضّل بعضها مصالحها القبلية على المصلحة الوطنية، مُشكّلة قوى اجتماعية تُهدد النظام القائم. كما تهيمن النزعة القبلية على العملية السياسية من خلال التنافسات القبلية، مما يؤثر على إدارة الشؤون الاجتماعية.

2 - الدراسات العربية:

دراسة (علياء المنصوري: 2021): سلطت هذه الدراسة الضوء على تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا، مستخدمة الجزائر والأردن كدراسات حالة. هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب ودوافع الأزمة الليبية، وفهم دور القوى الإقليمية والدولية فيها وكيفية تعاملها معها، ودراسة تأثيرها على دول شمال أفريقيا، ولا سيما تأثيرها على الأمن القومي

This is an open access article under the CC BY-SA license.

الجزائري، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، أبرزها أن الأزمة الليبية كان لها تداعيات عديدة في شمال أفريقيا، خاصة على الصعيد الأمني، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية والجيوسياسية. كما وجدت الدراسة أن الفوضى وغياب سلطة مركزية في ليبيا قد غذّيا طموحات العديد من الدول، وأن الأزمة الليبية أثرت على الأمن القومي الجزائري نتيجة لتدهور الوضع الأمني في البلاد.

دراسة (نبيل بو غازي: 2020): تناولت الدراسة المسألة القبلية وتحديات بناء الدولة في ليبيا والجزائر، وقدّمت الدراسة لمحة عامة عن البنية القبلية وأهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا، وعرضت رؤية لسيناريوهات مستقبلية محتملة للدولة الليبية، وأظهرت النتائج أن الوضع السياسي والعسكري في ليبيا يُفضي إلى استمرار الأزمة الراهنة التي أعقبت سقوط نظام القذافي، وقد أسفرت هذه الأزمة عن انهيار الدولة الليبية، وظهور فراغ سياسي، وارتباك بشأن من يحكم وكيفية صياغة النظام السياسي وبناء الدولة، ولعب قانون العزل السياسي دورا هاما في عرقلة الانتقال الديمقراطي في ليبيا، مما أدى إلى إطالة أمد المرحلة الانتقالية، لا سيما في ظل التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

تعقيب على الدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها:

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن تحديد موقع البحث من الدراسات السابقة في ضوء عدة نقاط كما يلي:

أ - **من حيث الأهداف:** اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة من حيث وحدة الهدف كما في دراسة (مني الشمالي: 2024)، والتي أبرزت أهمية القبائل ودورها السياسي في ليبيا، نظرا لتنوعها القبلي، ودراسة (عموري، وفيلالي: 2020)، والتي تناولت أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلام المدني، حيث أبرزت المشاركة القبلية كخيار واقعي وعقلاني قادر على تنظيم حوار ومصالحة حقيقيين، وبناء سلام مدني يضمن التعايش السلمي بين الليبيين، خاصة وأن المجلس القبلي الليبي كان رائد الدعوة إلى المصالحة، ودراسة (التومي التومي: 2021)، والتي سلطت الضوء على دور القبائل وتأثيرها على الوضع السياسي في المجتمع الليبي، وكشفت نتائجها عن الدور السياسي الإيجابي للقبائل الليبية، وأكدت الدراسة أيضا الدور السياسي السلبي للقبائل الليبية، كما اتفق البحث الحالي مع دراسة (علياء المنصوري: 2021)، والتي سلطت الضوء على تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا، مستخدمة الجزائر والأردن كدراسات حالة، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب ودوافع الأزمة الليبية، وفهم دور القوى الإقليمية والدولية فيها وكيفية تعاملها معها، كما وجدت الدراسة أن الفوضى وغياب سلطة مركزية في ليبيا قد غذّيا طموحات العديد من الدول، وأن الأزمة الليبية أثرت على الأمن القومي الجزائري نتيجة لتدهور الوضع الأمني في البلاد، ودراسة (نبيل بو غازي: 2020)، والتي تناولت المسألة القبلية وتحديات بناء الدولة في ليبيا والجزائر، وقدّمت الدراسة لمحة عامة عن البنية القبلية وأهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا، وأظهرت النتائج أن الوضع السياسي والعسكري في ليبيا يُفضي إلى استمرار الأزمة الراهنة التي أعقبت سقوط نظام القذافي، وقد أسفرت هذه الأزمة عن انهيار الدولة الليبية، وظهور فراغ سياسي.

ب - **من حيث المنهج العلمي:** اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في الاعتماد على المنهج الوصفي لمناسبته هذا النوع من الأبحاث، وقد استفادت الباحثة من عرض الدراسات السابقة في الإطار النظري والذي تناول دور القبيلة في المجتمع الليبي- دراسة في الأبعاد الاجتماعية والسياسية، والتأكيد من خلال الدراسات السابقة علي دور القبيلة في المجتمع الليبي، كما تم الاستفادة منها في هذه الدراسة في تحديد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالبحث الحالي، حيث تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في أنه تناول موضوع لم يتم التطرق إليه في المجتمع الليبي في (حدود علم الباحثة) يتطرق إلى "دور القبيلة في المجتمع الليبي- دراسة في الأبعاد الاجتماعية والسياسية"، ولذا، فلقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في:

1 - بناء فكرة البحث بالتركيز على الموضوع المراد بحثه. 2 - بناء وصياغة أداة البحث.
3 - صياغة مشكلة البحث وتساؤلاته. 4 - بناء الأدب النظري وتحديد محاوره.
5 - تعريف مفاهيم ومصطلحات البحث. 6 - اختيار منهج البحث.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

ISSN: 2709-0345 Volume:6, Issue: 12, (2026), Pages: 56-78

سادسا – الموجهات النظرية للبحث:

تُشكّل الاتجاهات النظرية التي تُفسّر موضوع البحث الأسس التي تُوجّه البحث وتؤثر في تحليل البيانات وتفسير النتائج، وتستند هذه المبادئ إلى مدارس فكرية، مثل "نظرية الاحتواء"، التي تُحدّد منهج الدراسة في تفسير البيانات، وسنقوم الآن ببيان مكونات هذه النظرية:

نظرية الاحتواء Containment theory: ظهرت نظرية الاحتواء عام 1947، وصاغها الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان عام 1946، واعتُمدت رسميا كمبدأ ترومان عام 1947، وتندرج هذه النظرية ضمن مجال نظريات السيطرة، حيث طوّر مفهوم "نظرية الاحتواء" كلٌ من ريس - Reiss (1951)، وتوبي - Toby (1957)، وناي - Nay (1958)، وريكليس - Reckless (1961)؛ حيث أكد ريس (1951) على أهمية العوامل الخارجية، مثل ضعف الرقابة وتأثير الأقران السلبي، والعوامل الداخلية، مثل ضبط النفس القوي والالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية. تفترض نظريته وجود عناصر متعلقة بالسيطرة وسلوك غير طبيعي، مُجادلا بأن هذا السلوك ناتج عن واحد أو أكثر مما يلي (مصلح الصالح: 2004، ص:214): 1 - أوجه القصور في الضوابط الداخلية الصحية التي تتطور خلال مرحلة الطفولة. 2 - انهيار هذه الضوابط الداخلية. 3 - انهيار أو تعارض المعايير الاجتماعية التي توفر لنا الدعم من الجماعات الاجتماعية العامة مثل الأسرة (سامية الخشاب: 2003، ص: 162). 4 - وخلص "ريس – Reiss" إلى أنه كلما ضعفت الضوابط الشخصية والاجتماعية، زاد احتمال انحراف الفرد. كما أشار إلى أن غياب الضوابط الشخصية أكثر أهمية من غياب الضوابط الاجتماعية في تعزيز الانحراف (عابد الوريكات: 2008، ص:211).

يرى "توبي" بأن الأشخاص الذين يلتزمون بالمعايير والقيم المجتمعية يرون أنفسهم يعيشون في مجتمع عادل، ويستفيدون من هذا الالتزام اجتماعيا وعلى مستوى المكانة الاجتماعية؛ أي أنهم يراهنون على مسألة الالتزام، التي سيجنون منها ثمارها (عابد الوريكات: سابق، ص:211)، كما أكد "ناي - Nay "، في دراسته عام 1958 حول الانحراف من منظور الضبط الاجتماعي، أن السلوك المنحرف قد ينبع من دوافع محددة أو من غياب الضوابط، حيث يُعدّ مفهوم الاحتواء والضبط الاجتماعي في إطار دور القبائل الليبية حجر الزاوية في فهم ديناميكيات المجتمع والسياسة في ليبيا، ذلك لما تمثله القبيلة كنسيج اجتماعي وركيزة أساسية للتماسك الديموغرافي من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، ويدير هذا النظام القبلي النزاعات ويحافظ على التوازن من خلال الأدوات التقليدية والقيم الموروثة، لا سيما في ظل ضعف مؤسسات الدولة أو غيابها، وفي ذات السياق حدد "ناي" أربع آليات للضبط الاجتماعي، هم (آمال عبد الحميد، وآخرين: 2000، ص:14) :

1 - الضبط المباشر المفروض من الخارج من خلال العقاب والقيود والكبت؛ 2 - الضبط الذاتي (الضبط الذاتي المتكامل)، الممارس داخليا من خلال الوعي؛ 3 – الضبط غير المباشر الذي يرتبط بالتوحد العاطفي مع الوالدين والآخرين؛ 4 – الضبط الاجتماعي من خلال توفير مسارات متعددة لتحقيق الهدف وإشباع الاحتياجات. لذا، يرى "ناي" أن التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة تتخذ شكل غرس أهداف الأسرة وقيمها في ضمير كل فرد، ويرتبط هذا بالعلاقات العاطفية، التي تُعد مصدرا مستقلا للتحكم الاجتماعي.

في هذا السياق، تلعب الأسرة دورا محوريا كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية في تشكيل قيم الفرد من خلال التحكم المباشر، ولعب الأدوار، والعقاب، والهدف هو تنمية الضمير أو الأنا العليا؛ لذلك، يركز "ناي" على كل من التحكم الداخلي والخارجي في منع السلوك المنحرف والجريمة، كما تناول "ووتر سي"، و"ريكلس" (1961) مسألة التحكم الاجتماعي من خلال الاحتواء الداخلي والخارجي (عدلي السمري: 2009، ص:288).

1 - الاحتواء الداخلي (الضبط الداخلي): الذي يشمل المكونات الداخلية للذات، (مفهوم إيجابي عن الذات، والتوجه نحو الهدف، وتحمل الإحباط، والحفاظ على الشعور بالغاية)، وجد "ريكلس" أن مفهوم الذات يمكن أن يؤثر على السلوك المنحرف؛ فالأفراد الذين يتمتعون بمفهوم إيجابي عن الذات أقل عرضة للجنوح، ويتحلون بدرجة عالية من المسؤولية، ويختبرون تفاعلات أسرية مُرضية وممتعة؛ وفي المقابل، الأفراد الذين يعانون من ضعف في مفهوم الذات، مما يؤدي إلى ضعف في التوجه الذاتي، يكونون أكثر عرضة للجنوح، ويشير التوجه نحو الأهداف إلى تركيز الشخص على الأهداف المقبولة اجتماعيا، بينما يمثل

This is an open access article under the CC BY-SA license.

تحمل الإحباط القدرة على تحمل الضغط والنجاح والفشل، وغالبا ما يكون بمثابة آلية للتكيف (مصلح الصالح: سابق، ص: 124).

2 - الاحتواء الخارجي (الضبط الخارجي): وينشأ من الجماعات الأولية الأساسية التي تسعى إلى إبقاء أعضائها ضمن حدود المعايير والقواعد المقبولة، ويزداد تأثير الضبط الخارجي في ظل الظروف الاجتماعية العامة، بما في ذلك العزلة والتجانس الثقافي وتجانس الطبقة الاجتماعية والسكان (عدلي السمري: سابق، ص: 289).

أبرز الانتقادات الموجهة لنظرية الاحتواء ما يلي (حسني رشوان: 2005، ص:38) :

1 - تأجيج الصراعات والتحالفات: فقد أدت إلى انقسام العالم إلى معسكرين ونشوء تحالفات متنافسة (مثل حلف وارسو ضد حلف شمال الأطلسي)، مما زاد من حدة التوترات الدولية بدلا من تهدئتها.

2 - سوء التقدير والتدخل العسكري: فقد اعتمدت على مبدأ "تأثير الدومينو" المعيب، ما جرّ الولايات المتحدة إلى حروب مكلفة كحرب فيتنام، وأضر بمصداقيتها.

3 - الانتقادات الأخلاقية والقانونية: اعتبرها البعض (مثل هنري والاس) سياسة مكيافيلية قائمة على الخداع والقوة، تفتقر إلى المبادئ الأخلاقية، وتتدخل في شؤون الدول الأخرى دون شرعية دولية.

4 - إهدار فرص الدبلوماسية: أدت صرامة سياسة الاحتواء فعليا على إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) (عابد الوريكات: 2008، ص:88).

وبتطبيق نظرية الاحتواء على البحث الحالي: اتضح من خلال عرض نظرية الاحتواء أنها احتوت على:

1 - الاحتواء الداخلي: ويتم من خلال:

أ - تعزيز القيم والأخلاق: يعمل كبار السن على غرس القيم الثقافية والدينية والتقاليد الموروثة، مما يضع رادعا داخليا يمنع الأفراد من الانحراف.

ب - الالتزام المجتمعي: يضع كبار السن روابط متينة تُشعر الأفراد بالمسؤولية تجاه المجتمع، مما يُقلل من احتمالية التمرد على النظام.

2 - الاحتواء الخارجي: ويتم من خلال:

أ - الرقابة غير الرسمية (العادات): يُطبق كبار السن العادات (التقاليد والممارسات) كأداة رقابة غير رسمية، وهي أحيانا أقوى من القوانين الرسمية نظرا لقبولها الواسع.

ب - حل النزاعات والوساطة: من خلال حل المشكلات وديا، يكبح كبار السن النزاعات قبل تفاقمها، مانعين بذلك حدوث خلل في البنية الاجتماعية.

ج - التوقعات الاجتماعية المسؤولة: يُحدد كبار السن الدور الاجتماعي المتوقع لكل فرد ويضمنون الالتزام به، مما يُحقق توازنا مستمرا.

من خلال هذه الآليات، تمنع مجالس الشيوخ الأفراد من الانزلاق إلى السلوك المنحرف، وتدمجهم في نسيج اجتماعي متماسك. وكما يتضح مما سبق، تتمثل آليات الضبط الاجتماعي في مؤسسات رسمية وغير رسمية معروفة، ولعل هذين النهجين يتجليان بوضوح في أساليب حل النزاعات، إذ يلجأ البعض إلى الأسلوب الرسمي، المتمثل في القانون كأداة للدولة لتحقيق النظام والاستقرار في المجتمع. في المقابل، تفضل فئة أخرى اللجوء إلى الأسلوب غير الرسمي والعرفي لحل النزاعات التي تنشأ فيما بينها، بغض النظر عن طبيعتها أو خطورتها. أما الفئة الثالثة، فتلجأ إلى كلا الأسلوبين، فتستخدم أحيانا الأسلوب الرسمي وأحيانا الأسلوب غير الرسمي، ويعتمد ذلك على نوع النزاع، وخطورته، ومستوى تطوره، وطبيعة العلاقة بين الأطراف المتنازعة.

سابعا – الاستراتيجية المنهجية للبحث:

يعد هذا البحث من البحوث المرجعية التي حاولت تسليط الضوء على " دور القبيلة في المجتمع الليبي- دراسة في الأبعاد الاجتماعية والسياسية"، وذلك من خلال الاطلاع على بعض الدراسات العلمية والاستفادة من أهم نتائجها للوصول إلى الأهداف التي حددها البحث وسعى إلى تحقيقها، وقد تم تنفيذ البحث من خلال تبني المنهج الوصفي والتاريخي وعلى

This is an open access article under the CC BY-SA license.

اعتبار أن هذا البحث استكشافي في الأساس، حيث رجعنا إلى العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة على المستوى المحلي والعالمي وجميعها مجلات مفهرسة ومصنفة.

ثامنا – مجالات البحث: اشتمل البحث الحالي على المجالات التالية:

أ – المجال الموضوعي: يندرج موضوع هذا البحث على دراسة "دور القبيلة في المجتمع الليبي- دراسة في الأبعاد الاجتماعية والسياسية"،

ب- المجال الزماني: يتأطر موضوع البحث ضمن الفترة من 2011 وما بعدها.

ج – المجال المكاني: (يتسع) الحيز المكاني لهذا البحث ليشمل العالم العربي كوحدة مكانية للتحليل تتوافر فيها تقريبا نفس الظروف والشروط والتعميم، ومن ثم (يضيق) هذا الحيز لكي يتم دراسة حالة دور القبيلة في المجتمع الليبي- دراسة في الأبعاد الاجتماعية والسياسية"،

وتأسيسا على ما سبق؛ تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم القبيلة في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى.

المحور الثاني: الجذور التاريخية للنظام القبلي في ليبيا.

المحور الثالث: الدور الاجتماعي والسياسي للقبيلة.

المحور الرابع: دور القبيلة في بناء الدولة.

المحور الأول

مفهوم القبيلة في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى

تُعرّف القبيلة في علم الاجتماع بأنها جماعة اجتماعية تقوم على أساس روابط النسب أو الانتماء المشترك، ويجمع أفرادها شعور قوي بالتضامن والانتماء (علي أحميدة: 1995، ص: 45)، وقد تناول عالم الاجتماع عبد الرحمن بن خلدون مفهوم القبيلة من خلال نظرية العصبية، حيث يرى أن العصبية تمثل القوة التي تجمع أفراد القبيلة وتمنحهم القدرة على الدفاع عن مصالحهم المشتركة (ابن خلدون: 2018، ص: 98)، كما يرى بعض الباحثين المعاصرين أن القبيلة تمثل شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي يقوم على مجموعة من القيم مثل التضامن والتكافل والولاء الجماعي (سعد الدين إبراهيم: 2016، ص: 76).

ويُعرّف قاموس علم الاجتماع القبلية على النحو التالي: فهي تُساوي بين مفهومي القبيلة والعرق، وتنفي بُعد القرابة، ويعتمد هذا التعريف بشكل أساسي على النموذج القبلي الأفريقي لتحديد مفهوم القبيلة، وتنقسم القبيلة داخليا إلى نوع من الانقسام (محمد بو طالب: 2012، ص: 62)، ويشير مصطلح "البنية القبلية" إلى انقسام القبيلة إلى مجموعتين متكاملتين، وقد استُخدم هذا المصطلح في البداية للإشارة إلى نظام القرابة الثنائي (أي جميع الأقارب من جهة الأب والأم)، وقد استخدمت الكتابات الفرنسية، ولا سيما "دوركايم" و"موس"، هذا المصطلح بكثرة في محاولاتهم لتصنيف المجتمعات البدائية، كما استخدمه عالم الاجتماع الإنجليزي "راد كليف برون"، في دراسته لقبائل غرب أستراليا، وكذلك فعل الباحث الأمريكي "جيفورد - 1916"، ومع ذلك، فإن أهم دراسة علمية تناولت موضوع البنية القبلية هي دراسة "ليفي شتراوس"، الذي نشر نتائجها في كتابه "الأنثروبولوجيا التركيبية – 1963" (محمد بو طالب: سابق، ص: 66)، وفي الدراسات الأنثروبولوجية، تُعتبر القبيلة شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي البدائي الذي تبلور في عصور ما قبل التاريخ، ولذلك، ركزت هذه الدراسات على التخلص من صفة البدائية التي ظهرت في عصور ما بعد التاريخ، لا سيما في دراسة القبائل في المجتمعات البشرية في آسيا وأفريقيا

This is an open access article under the CC BY-SA license.

ISSN: 2709-0345 Volume:6, Issue: 12, (2026), Pages: 56-78

وأمريكا الجنوبية (فايد العليوي: 2018، ص: 19)، ومن المعروف أن العرب يمتلكون تراثا قبليا غنيا، إذ رافقت هذه الوحدة الاجتماعية المحورية مراحل مختلفة من التاريخ العربي، وقد خصص العلماء كتبا وفصولا ومناقشات لمصطلح "القبيلة"، وتستند التعريفات الحديثة للقبيلة إلى مفهوم التجمع الكبير القائم على سلف مشترك، ويتسم التعريف العربي للقبيلة بدقته، إذ يتفق على أنها تمثل جزءا يندرج ضمن نظام تصنيف هرمي، وللعرب تقاليد عريقة في علم الأنساب، ويستند التعريف عادة إلى اعتقاد الجماعات القبلية بانتمائها إلى سلف مشترك، وهو انتماء يميزها ويفصلها عن الجماعات الأخرى المماثلة، بحيث تتسم العلاقات بين الطرفين بالمعارضة والتنافس والصراع (أمير، وعادل: 2014، ص: 11).

تُشكّل القبيلة إطارا اجتماعيا بالغ الأهمية في ليبيا، حيث يعتمد الكثير من الأفراد على الروابط الأسرية والقرابية لتنظيم حياتهم اليومية، فالقبيلة ليست مجرد تجمع سكاني قائم على النسب، بل هي أيضا منظومة من القيم الاجتماعية كالتضامن، والدعم المتبادل، واحترام كبار السن، والالتزام بالعادات والتقاليد (علي أحميدة: 1995، ص: 135)، وقد ساهم هذا النظام في الحفاظ على تماسك المجتمعات المحلية على مدى فترات طويلة، لا سيما في البيئات الصحراوية والريفية، حيث كان التعاون المستمر بين أفرادها ضروريا. علاوة على ذلك، غالبا ما تقوم العلاقات داخل القبيلة على مبدأ المسؤولية الجماعية، حيث يشعر أفرادها بأنهم جزء من كيان واحد، فعندما يواجه فرد ما مشكلة أو أزمة، يسعى باقي أفراد القبيلة إلى دعمه ومساعدته، (خليفة التليسي: 1983، ص: 71)، وهذا ما مكّن القبيلة من لعب دور محوري في الحماية الاجتماعية قبل ظهور مؤسسات الدولة الحديثة. من جهة أخرى، لم يظل النظام القبلي جامدا عبر التاريخ، بل تطور مع تغير الظروف السياسية والاقتصادية؛ ففي بعض الحقب التاريخية، لعبت القبائل دورا أساسيا في مقاومة القوى الخارجية، بينما شاركت في حقب أخرى في إدارة المجتمعات المحلية أو في دعم السلطة السياسية، لذا، تتطلب دراسة القبيلة في ليبيا فهم السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي الذي نشأت فيه هذه المؤسسة الاجتماعية (مصطفى حليم: 2020، ص: 120)، كما تُشكل القبيلة إطارا اجتماعيا بالغ الأهمية في ليبيا، حيث يعتمد العديد من الأفراد على الروابط الأسرية والقرابية لتنظيم حياتهم اليومية، ولا تقتصر القبيلة على كونها تجمعا سكانيا قائما على النسب، بل هي أيضا منظومة من القيم الاجتماعية كالتضامن، والدعم المتبادل، واحترام كبار السن، والالتزام بالعادات والتقاليد، وقد ساعد هذا النظام المجتمعات المحلية على التماسك لفترات طويلة، لا سيما في البيئات الصحراوية والريفية، حيث كان التعاون المستمر بين أفراد المجتمع ضروريا (مسعود ظاهرة: 1986، ص: 103)، وتقوم العلاقات داخل القبيلة عادة على مبدأ المسؤولية الجماعية، ويشعر أفرادها بانتماء قوي إلى كيان واحد؛ فعندما يواجه أحد أفراد القبيلة مشكلة أو أزمة، يسعى باقي أفراد القبيلة إلى دعمه ومساعدته، هذا ما مكّن القبيلة من لعب دور هام في الحماية الاجتماعية قبل ظهور مؤسسات الدولة الحديثة، علاوة على ذلك، لم يكن النظام القبلي جامدا عبر التاريخ، بل تطور مع تغير الظروف السياسية والاقتصادية؛ ففي بعض الحقب التاريخية، لعبت القبائل دورا هاما في مقاومة القوى الخارجية، بينما شاركت في حقب أخرى في إدارة المجتمعات المحلية أو في دعم السلطة السياسية (محمد المقريف: 2023، ص: 141).

تُعدّ القبيلة من أقدم الجماعات البشرية من حيث تطورها في التاريخ القديم.، إذ نشأت في ظل ظروف انعدام الأمن والحماية، مما أدى إلى الحاجة إلى الوحدة ضمن الإطار القبلي، وقد أفضى ذلك إلى تشكيل النواة الأولى للدولة في مجتمعات بلاد الشام العربية وجزء كبير من أفريقيا (مسعود ظاهرة: 1986، ص: 25)، ويشير مفهوم القبيلة أيضا إلى الولاء لجماعة عرقية أو قبلية يفوق الولاء للدولة، حيث يجد الفرد في قبيلته دعما وحماية، بل وأمنا، يفوق ما يجده في مؤسسات الدولة (عبد الجبار عبد الله: 1994، ص: 21)، وهذا يعني أنه بينما تتطلب الدولة الموحدة وجود جهاز حكومي واحد، فإن هذا يتعارض مع الطبيعة الانقسامية للنظام القبلي. (محمد حردان: 1986، ص: 110)، ففي دول العالم الثالث، تُشكّل القبيلة مصدرا لعدم الاستقرار العسكري والإقليمي، مما يُقوّض الوئام الوطني واستقرار المؤسسات السياسية، وغالبا ما كانت القبيلة وراء الانقلابات العسكرية، وكان الصراع يدور حول القادة العسكريين، بين القبائل التي ينتمي إليها هؤلاء القادة، حيث كان انتصار أي قيادة يأتي دائما على حساب القضاء على القبيلة التي ينتمي إليها القادة الفاشلون (سعد جواد: 1919، ص: 91).

تختلف القبائل في حجمها ومكانتها عن بعضها، وكذلك في طبيعة الأرض التي تسكنها وتستخدمها، وتمتلك كل قبيلة كبيرة منطقة باسمها، وهو حق تعترف به القبائل الأخرى الموجودة في منطقة جغرافية محددة، ويكشف فحص مسارات التفاعل الاجتماعي الرئيسية ضمن هذا الهيكل أن قوته أو ضعفه يرتبط ارتباطا مباشرا بتسلسل الوحدات المذكورة سابقا (الأسرة

This is an open access article under the CC BY-SA license.

ISSN: 2709-0345 Volume:6, Issue: 12, (2026), Pages: 56-78

النواة، والأسرة الممتدة، والعشيرة، والقبيلة)، فإذا حاولنا قياس حالة الدعم أو الالتزام أو الولاء، على سبيل المثال، نجد أن قوة كل منها بالنسبة للفرد ترتبط بقربه أو بعده عن هذه الوحدات، ويكون ولاء الفرد الأقوى لأسرة النواة، يليها ولاءه للأسرة الممتدة، ثم ولاءه للعشيرة، وأخيرا ولاءه للقبيلة، وينطبق المبدأ نفسه في حالات النزاع، فتاريخ ليبيا، قبل ظهور الدولة القومية، حافل بروايات النزاعات والحروب القبلية، والتي نشأ معظمها من نزاعات على الأرض أو موارد المياه، لذا، كان على القبائل إقامة تحالفات مع قبائل أخرى للتعاون وتعزيز وحدتها في أوقات السلم، ولدعم بعضها بعضا خلال الحروب القبلية، وفي معظم الحالات، يتوسط شيوخ القبائل لإحلال السلام بين القبائل المتحاربة، إلا أنه في بعض الأحيان، تُجبر القبيلة المهزومة في حرب قبلية على الهجرة واللجوء إلى بلد مجاور (مصطفي التير: 2024، ص: 29).

مما سبق طرحه، ترى الباحثة أنه غالبا ما يتسم التنوع القبلي بالنزعة القبلية، مما يجعل المجتمعات عرضة للصراع والاقتتال الداخلي، الأمر الذي يمكن أن يشكل عقبة رئيسية أمام الوحدة الوطنية ويضعف السلطة السياسية، وبالتالي يعيق عملية بناء الدولة، وهذا ما أكدته دراسة (عموري، وفيلالي: 2020، ص: 283)، التي أظهرت أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلم الأهلي، وسعت الباحثة إلى توضيح أهمية مشاركة القبائل في ليبيا، وتمكينها من القيام بدور إيجابي في خلق فرص لحوار وطني شامل، لا سيما بعد فشل جميع الجهود الدولية والإقليمية وجهود الأمم المتحدة في مواجهة العنف المستمر والفوضى والفراغ المؤسسي، تُعدّ مشاركة القبائل الخيار الواقعي والعقلاني القادر على تنظيم حوار حقيقي ومصالحة حقيقية.

المحور الثاني

الجذور التاريخية للنظام القبلي في ليبيا

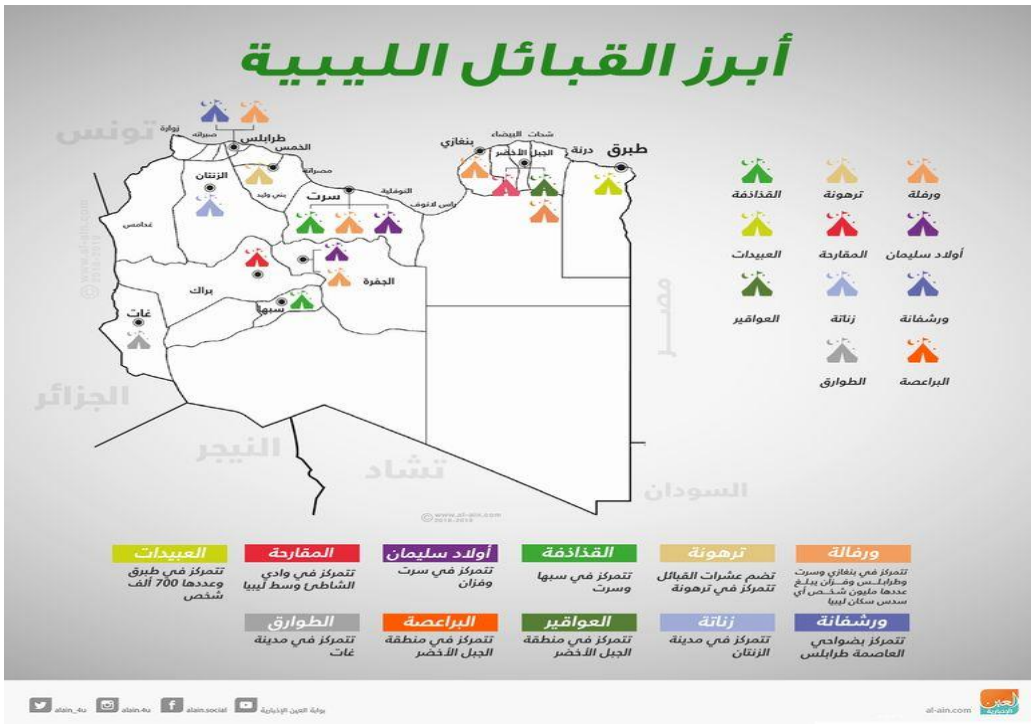
يرجع وجود النظام القبلي في ليبيا إلى فترات تاريخية قديمة، حيث استقرت العديد من القبائل العربية والأمازيغية في المنطقة منذ قرون طويلة، وقد لعبت القبائل دورا مهما في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية، خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة في بعض المراحل التاريخية. يجب الإشارة إلى أن القبيلة كانت تمثل الوحدة الاجتماعية الأساسية التي يعتمد عليها الأفراد في توفير الأمن والحماية (مصطفى بن حليم: 2020، ص: 61)، وخلال فترة الاستعمار الإيطالي (1911–1943)، لعبت القبائل دورا مهما في دعم حركة المقاومة الليبية بقيادة عمر المختار، حيث ساهمت في توفير الدعم البشري واللوجستي للمجاهدين. (علي أحميدة: 1995، ص: 134).

يُعتبر النظام القبلي أحد أهم العوامل المؤثرة في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، فالقبيلة عنصر أساسي في المجتمع الليبي، والولاء القبلي يلعب دورا محوريا في النظام السياسي الليبي حيث يتغلغل النفوذ القبلي في العملية السياسية، وإن كان ذلك بشكل غير رسمي، من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية، وعمليات الاختيار والانتخاب الشعبي منذ عام 1977، وقد عُرّفت هذه المؤتمرات واللجان بأنها الهيئة الوطنية الرئيسية التي توحد جميع القوى في ليبيا، ذات توجه عملي نحو زعماء القبائل في كل منطقة، مما أدى إلى خلق قيادة اجتماعية شعبية تشمل المنطقة اجتماعيا وجغرافيا (مصطفي التير: سابق، ص: 33). وخلال فترة حكم القذافي، الذ استغل سلطته من خلال إحاطة نفسه بالقبائل النافذة وإغراقها بالهدايا لضمان ولائها (عوض الحداد: 2011، ص: 28)، وتتوزع هذه القبائل في الأراضي الليبية على النحو التالي (محمود السيد: 2010، ص: 117):

1 - قبيلة ورفلة: هي أكبر قبيلة ليبية، من حيث عدد السكان والامتداد الجغرافي، إذ يبلغ تعدادها حوالي مليون نسمة، ويتميز أفرادها بروابط اجتماعية متينة وولاء قبلي عميق، ويتركز وجودهم بشكل أساسي في غرب ليبيا، 2 - قبيلة القذاذفة: هي القبيلة المهيمنة في ليبيا سابقا، وهي سلف معمر القذافي، إذ يقع مركزها الرئيسي في منطقة سبها، وسط البلاد، ويبلغ تعدادها أكثر من 126 ألف نسمة، وتُعتبر من أكثر القبائل تسليحا، 3 - قبيلة المقارحة: هي ثالث أكبر قبيلة في ليبيا، وتتركز في غرب البلاد. 4 - إلى جانب قبائل القذاذفة وورفلة والمقارحة، توجد قبائل أخرى أصغر حجما وأقل نفوذا، مثل الطوارق في الجنوب، وقبيلة الزنتان (يحيى عيد: 2010، ص: 63).

This is an open access article under the CC BY-SA license.

ISSN: 2709-0345 Volume:6, Issue: 12, (2026), Pages: 56-78



شكل(1) يوضح أبرز القبائل الليبية

وحيث أن المجتمع الليبي يعد مجتمعا قبليا في جوهره، حيث تُشكّل القبيلة أساس البنية الاجتماعية في ليبيا، ويبلغ عدد القبائل حوالي 140 قبيلة، تتفاوت في حجمها ونفوذها وأصولها العرقية وانتماءاتها الدينية، وتتوزع هذه القبائل على المناطق الثلاث التي تُشكّل الدولة الليبية، ففي الجنوب، وتحديدا على طول الشريط الحدودي المُتاخم للدول الأفريقية غير العربية، تتركز قبائل الطوارق، وبالقرب منها تعيش قبائل التبو ذات الأصول الأفريقية، أما القبائل الناطقة باللغة الأمازيغية فتتركز في مرتفعات غرب ليبيا، وتنتشر القبائل المتبقية، التي تُشكّل غالبية السكان، في منطقتي برقة وطرابلس، مثل: بني سالم، والعبيدات، وبني هلال، وورفلة، وترهونة، وكراغلة، وتواجير، وقد برزت قبيلة القذافي بعد وصول القذافي إلى السلطة عام 1969، لتُصبح إحدى القبائل المؤثرة في المشهد السياسي الليبي، على الرغم من صغر حجمها (مصطفي علام: 2012، ص: 136).

وبالتالي، ونتيجة لزيادة عدد أفرادها وتوسع نفوذها، لعبت القبيلة دورا في الحفاظ على العديد من القيم والتقاليد في المجتمعات العربية، إلا أن عوامل الحداثة والتنمية والتحضر التي شهدتها هذه المجتمعات قد أحدثت تغييرات إيجابية عديدة، أدت إلى مزيد من المساواة بين الناس، واختفاء النظرة الضيقة والاختلافات العرقية، وانتشار مفهوم "المجتمع" أو "الحضارة"، وبينما يُعد التعايش وتبادل المصالح والمنافع أمرا بالغ الأهمية، فقد تلاشت العديد من أهم القيم الاجتماعية (عبد الله الغدامي: 2009، ص: 101)، ويمكن إبراز أهم النقاط الرئيسية حول الدور السياسي للقبيلة من خلال (فضيلة الجفال: 2014، ص: 82) :

أ - هشاشة الدولة والمجتمع: كشفت الثورات أن القبيلة لا تزال قوة مهيمنة تعيق تشكيل مجتمع مدني متماسك، مما يُعطي الأولوية للولاء القبلي على الولاء الوطني. ب- أثر ذلك على الثورة: كان لانخراط القبائل أثرٌ مقلق، فإما أن تحولت إلى مرتزقة أو سيطرت على مسار الثورة، مما جردها من طابعها المدني وشوّه زخمها. ج - نهاية الثورة: قلّصت هيمنة المنظور القبلي فرص التغيير الحقيقي، وزادت من احتمالية التوصل إلى تسويات سلمية (كما حدث في ليبيا) بدلا من ثورة شاملة.

وخلاصة القول، إن القبيلة تعد نظام فعال لتنظيم السلوك في غياب المؤسسات الرسمية أو ضعفها، لكنها تصبح قوة مدمرة إذا كانت عاداتها غير متوافقة مع سيادة القانون، فلقد ظهرت القبيلة في المجتمعات العربية قبل ظهور الدول القومية الحديثة

This is an open access article under the CC BY-SA license.

وحدودها الجغرافية والسياسية، ومثّلت القبيلة الكيان الجامع لكل جماعة بشرية متجانسة، حيث يجتمع أفرادها في مكان واحد تحت قيادة شيخ القبيلة، الذي كان يتمتع بصفات شخصية مميزة، والقبيلة بنية اجتماعية موجودة أيضا في حياة بعض الشعوب غير العربية، ويمكن للقبيلة أن تتوسع وتتفرع إلى قبائل فرعية وعشائر وسلالات، بل وقد تنشأ قبيلة من أخرى (عصام عبد الشافي: 2014، ص: 101). وبناء عليه، ترى الباحثة، هيمنت الثقافات الأجنبية على بعض جوانب الحياة نتيجة للانفتاح الذي تشهده المجتمعات عموما، بفضل التكنولوجيا والعولمة اللتين اجتاحتا العالم بأسره، قريبا كان أم بعيدا، ومن هنا تبرز الحاجة إلى الموازنة بين التعامل مع الحضارة والحداثة وتداعياتها المتجددة، وبين التمسك بجذورنا وتراثنا، مع إعطاء الأولوية للمنافع على الأضرار، وهذا ما أشارت إليه دراسة (جمعة بلعيد: 2015)، التي تناول فيها دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بحث واقع الدور السياسي للقبيلة في الأنظمة السياسية العربية، باعتبارها إحدى المؤسسات السياسية والاجتماعية التي لعبت ولا تزال تلعب دورا محوريا في المجتمعات العربية، كما سعت إلى تسليط الضوء على النموذج اليمني في هذا الصدد، حيث يبرز الدور السياسي للقبيلة في النظام السياسي اليمني، وذلك لتقييم هذا الدور واستكشاف خصائصه ضمن الأنظمة السياسية العربية، ومن خلال هذه الدراسة لدور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية، توصل البحث إلى عدة استنتاجات، منها: أشارت الدراسة إلى تأثير العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بطبيعة البنية الديموغرافية والسياسية والاجتماعية والدينية، كما وضّحت الدراسة أن القبيلة عنصر أساسي يؤدي دورا مؤثرا في تشكيل الأنظمة السياسية العربية، إذ تُسهم في إرساء دعائم الدولة وتوطيد استقرارها، وهذا بدوره يُساعد في بناء الأنظمة السياسية العربية على نحو يُعزز ويُرسّخ أسس الدولة الجديدة، مما يُفضي إلى الاستقرار السياسي وإقامة نظام قائم على أسس متينة، وفي ذات السياق؛ استطاعت القبيلة الحفاظ على دورها السياسي والاجتماعي، بل واحتفظت بمكانة بارزة في السلطة، على الرغم من التغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على المجتمع، مقارنة بالوضع في ظل حكم الأئمة، وظلت القبيلة وعلاقاتها القبلية متماسكة.

المحور الثالث

الدور الاجتماعي والسياسي للقبيلة

يتسم التاريخ الاجتماعي والسياسي لليبيا المعاصرة بحضور القبيلة المؤثر كنقطة مرجعية اجتماعية وثقافية، على الرغم من تذبذب دورها بين الخمول والبروز، وفي الوقت نفسه، مثّلت القبيلة قوة فاعلة في بناء الدولة، إذ كانت في كثير من الأحيان البنية الاجتماعية الأنسب لاستيعاب الأفراد وتوجيه مساراتهم السياسية في غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء السياسي والمدني، كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والمجتمع المدني، ورغم أن القبيلة لعبت دورا هاما في تحقيق التوازن السياسي والاجتماعي في ليبيا خلال عهد الملك إدريس السنوسي، إلا أن استغلالها السلبي خلال فترة الجماهيرية في عهد معمر القذافي، كوسيلة لضمان استمرار نظامه وتعزيز الولاء له، جعلها عقبة رئيسية أمام مشروع بناء الدولة الليبية بعد الاستقلال، واستمر هذا التأثير السلبي بعد الثورة الليبية، ليُشكّل سببا جوهريا للانقسام بين القبائل الشرقية والغربية في تحديد شكل واتجاه الدولة الليبية ما بعد القذافي، حيث تؤدي القبيلة دورا اجتماعيا وسياسيا مهما في المجتمع الليبي، حيث تمثل إطارا للتكافل والتضامن بين أفرادها، ولذا نتناول فيما يلي الدور الاجتماعي والسياسي للقبيلة بشيء من التفصيل، على النحو التالي:

أولا – الدور الاجتماعي للقبيلة: ومن أبرز وظائف القبيلة الاجتماعية:

1 - التضامن الاجتماعي: توفر القبيلة شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تضمن الدعم المتبادل بين أفرادها في حالات الأزمات والمشكلات، ويشير بعض الباحثين إلى أن النظام القبلي يسهم في تعزيز روح التعاون والتكافل داخل المجتمع.

2 - حل النزاعات: تلعب القبيلة دورا مهما في حل النزاعات بين الأفراد من خلال الأعراف والتقاليد القبلية. وغالبا ما يتم اللجوء إلى شيوخ القبائل أو مجالس الصلح لحل الخلافات بعيدا عن المحاكم الرسمية.

3 - الحفاظ على القيم الاجتماعية: تسهم القبيلة في الحفاظ على العادات والتقاليد الاجتماعية التي تشكل جزءا من الهوية الثقافية للمجتمع الليبي (أمال العبيدي: 2008، ص: 72).

This is an open access article under the CC BY-SA license.

وتُعدّ القبيلة المفتاح الأهم لفهم آليات البناء الاجتماعي الليبي، كما يتضح من المؤشرات التالية (محمد بو طالب: 2012، ص: 11) : أ - لا يُخفي تداخل أدوار الفاعلين أولوية ولائهم القبلي والعشائري. ب - وجود رد فعل على فشل الدولة الأيديولوجي بالعودة إلى القبلية؛ فضلا عن فشل برامج التحديث، لا سيما مع استمرار الفراغات المؤسسية (الأحزاب، النقابات، الجمعيات، إلخ). ج - استمرار إخضاع المناصب السياسية والأمنية للاعتبارات القبلية، وصعوبة التحرر من ذلك بسبب ظاهرة التسلح الشعبي. د - الاعتماد على التحالفات القبلية في الحكم. هـ - تراجع دور النخب وزوال التعددية الثقافية، وكل ذلك أدى إلى هيمنة القبلية. و - استمرار العادات القبلية والقيم البدوية في النظام الاجتماعي، على الرغم من ظاهرة التمدن السريع. ز – ذكر واستشهد "جون ديفيس" بالعديد من الأمثلة على اللجوء المستمر إلى العادات والتقاليد، مثل قوانين الدية والمصالحة، ووساطة الحكماء والشيوخ بين الجماعات القبلية في منطقة الزوية وجيرانهم في (اجدابيا والكفرة). ح - دعت مجالس الحكماء القبائل الليبية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال توحيد الليبيين وتجنب الانقسام والشقاق (محمد بو طالب: سابق، ص: 13).

ويتألف النسيج الاجتماعي الليبي من عدة قبائل تتعايش بسلام في ظل مناخ من السلام المدني، مما يوفر أساسا اجتماعيا وثقافيا متماسكا ومحافظا، بعيدا عن أي نوع من الصراع أو الفوضى، وعلى الرغم من تنوعها؛ فإن هذه القبائل تربطها روابط زواج قوية ومصالح مشتركة يصعب اختراقها أو تفكيكها، وعلى الرغم من التغيرات السريعة في أنماط الحياة والتوسع الحضري الذي شهده السكان، ظل المجتمع الليبي محافظا على بنيته القبلية إلى حد كبير، فالقبيلة، كمرجع اجتماعي وثقافي، لا تزال تمثل هوية قوية، وتجد مكانتها في بناء الدولة، حتى وإن كانت تعمل بأشكال مختلفة، متأرجحة بين الخمول والنهضة. (محمد بو طالب: سابق، ص: 97).

بناء عليه، تري الباحثة، أن القبائل ساهمت بشكلٍ كبير في تنظيم العلاقات الاجتماعية وحل النزاعات فقد مثّلت القبائل، في جوهرها، كيانا سياسيا موازيا للدولة في أجزاء كثيرة من العالم العربي وأفريقيا، وشكّلت هذه التنظيمات السياسية القبلية اللبنات الأساسية التي ساعدت في إرساء هياكل الحكم في مناطق عديدة، سواء على مستوى السلطة التنفيذية أو في تحديد النظام الاجتماعي والاقتصادي، وقد أثّر هذا بدوره على نشأة الدول الحديثة لاحقا، وهذا ما أشارت إليه دراسة (هند الأحمر: 2017، ص: 57)، والتي ألقت الضوء على القبيلة وبناء الدولة المدنية الحديثة في ليبيا، حيث تناولت جملة من القضايا التي تعلقت بالعلاقات التناقضية بين القبيلة والدولة لما لها من خطورة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية أيضا في حاضر دولة ليبيا ومستقبلها، وهذا ما أكدته دراسة (التومي التومي: 2021)، وألقى فيها الضوء على القبيلة وتأثيرها على الوضع السياسي بالمجتمع الليبي، وأظهرت نتائج الدراسة عن الدور السياسي الإيجابي للقبائل الليبية، حيث لعبت دورا هاما في حل العديد من الأزمات التي كان من الصعب معالجتها عبر القنوات الرسمية، كما ساهمت في خروج ليبيا من الأزمة الراهنة، واضطلعت بمسؤولياتها عندما كانت مؤسسات الدولة عاجزة، كما لعبت دورا فاعلا داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية، كما أكدت نتائج الدراسة الدور السياسي السلبي للقبائل الليبية، حيث أنها تُعطي بعض القبائل الأولوية لمصالحها القبلية على المصلحة الوطنية، وتُشكل قوى اجتماعية تُهدد النظام القائم، وتُهيمن القبلية على العملية السياسية من خلال التنافسات القبلية، وتؤثر القبلية على إدارة الشؤون الاجتماعية.

ثانيا - الدور السياسي للقبيلة:

تؤثر القبيلة بشكل واضح في الحياة السياسية في ليبيا، حيث تلعب دورا في تشكيل التحالفات السياسية وتحديد موازين القوى، ويرى بعض الباحثين أن النظام السياسي في ليبيا تأثر بشكل كبير بالبنية القبلية للمجتمع، خاصة في ظل ضعف المؤسسات السياسية في بعض الفترات التاريخية (عبد الله الغدامي: 2009، ص: 22)، كما تلعب القبائل دورا في دعم المرشحين في الانتخابات، حيث يعتمد العديد من السياسيين على الدعم القبلي للحصول على الأصوات، وتُشكّل القبائل في ليبيا ركيزة أساسية في البنية السياسية، إذ تلعب دورا محوريا في دعم السلطة أو تقويضها، وإدارة الأمن، وحلّ النزاعات، وتعزيز الولاءات في ظل غياب مؤسسات دولة مركزية قوية، ويتراوح دورها بين استغلالها سياسيا من قِبل الأنظمة، والعمل كجهات فاعلة مستقلة في الأزمات الليبية، لا سيما من خلال مجالس الشيوخ والوجهاء، ومن أهم السمات الرئيسية للدور السياسي للقبائل في ليبيا (البشير الكوت: 2018، ص: 95):

This is an open access article under the CC BY-SA license.

أ - عامل استقرار وتحالف سياسي: تُقيم القبائل تحالفات استراتيجية مع السلطة الحاكمة (سابقا وحاليا) لتعزيز شرعيتها، حيث يشغل أفراد القبائل الكبيرة مناصب حيوية في الجيش والشرطة. ب - التأثير في النزاعات الأمنية: تلعب القبائل دورا مباشرا في الحفاظ على الأمن في مناطق تمركزها، مثل قبائل الأزوية والمقارحة والعبيدات والمغاربة في شرق ليبيا، وقبائل الورفلة في الغرب. ج - حل النزاعات والوساطة: يتدخل شيوخ القبائل ووجهاءها كأطراف فاعلة في حل المشكلات، لا سيما خلال فترات التدهور الأمني، والنزاعات على حقول النفط، وفي تهدئة النزاعات المسلحة. د - التمثيل الاجتماعي والسياسي: تُعدّ القبيلة هوية وشعورا بالانتماء، ويُنظر إليها أحيانا كبديل فعّال للدولة في إدارة شؤون المجتمع وتوزيع الامتيازات.

وبناء عليه؛ ترى الباحثة؛ يشير الوضع السياسي في ليبيا إلى استمرار الأزمة الراهنة التي أعقبت سقوط نظام القذافي، والتي أدت إلى انهيار الدولة الليبية ونشوء فراغ سياسي وارتباك بشأن من يحكم وكيفية صياغة النظام السياسي وبناء الدولة، وقد لعب قانون العزل السياسي دورا هاما في عرقلة الانتقال الديمقراطي في ليبيا، مما أدى إلى إطالة أمد المرحلة الانتقالية، لا سيما في ظل التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى؛ فضلا عن مواقف القوى الخارجية تجاه التطورات داخل ليبيا، الأمر الذي يُعقّد حل الأزمة، وهذا ما أكدته دراسة (مني الشمالي: سابق، ص: 66)، والتي ألقت الضوء على القبيلة ودورها في المجتمع ليبيا، حيث تُعدّ ليبيا من الدول التي تتسم بالتنوع القبلي، وتلعب القبائل دورا فاعلا في العملية السياسية وصنع القرار، ويعود ذلك إلى قدرة القبائل على استقطاب الأفراد والتأثير في مساراتهم السياسية، ولعلّ هذا ما جعلها تحظى باهتمام كبير من النظام الملكي، الذي اعتمد عليها اعتمادا كبيرا في إدارة شؤون الدولة، ومنح العديد من أبناء القبائل امتيازات ومناصب رفيعة، إلا أن الاستغلال السلبي للبنية القبلية خلال حكم معمر القذافي، كوسيلة للحفاظ على السلطة وضمان الولاء، أعاق بناء دولة قائمة على المؤسسات، وحتى بعد ثورة فبراير 2011، ظلّ تأثير القبلية حاضرا بقوة على الوضع السياسي في ليبيا؛ فقد أدت الصراعات القبلية إلى انقسامات بين القبائل الليبية، لا سيما بين قبائل الشرق والغرب، مما أثّر بدوره على شكل الدولة الليبية ومسارها.

المحور الرابع

دور القبيلة في بناء الدولة

تثير العلاقة بين القبيلة والدولة الحديثة جدلا واسعا بين الباحثين، حيث يرى البعض أن الولاء القبلي قد يتعارض مع الولاء للدولة، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن القبيلة يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في دعم الاستقرار الاجتماعي إذا تم دمجها في مؤسسات الدولة بطريقة مناسبة (علي أحميدة: سابق، ص: 38)، ولطالما شكّلت الدولة، منذ القدم، موضوعا ذا أهمية وفكر لدى الفلاسفة والكتاب، الذين سعى الكثير منهم على مرّ العصور إلى وضع تعريف علمي لها، ولذلك، اكتسب مفهوم الدولة معانيَ مختلفة عبر التاريخ، ومع ذلك، يوجد اليوم شبه إجماع على المفهوم الحديث للدولة، استنادا إلى عناصرها الأساسية، ولذا، يذكر العديد من الباحثين ببساطة العناصر الجوهرية التي تميّز الدولة، والتي لا يمكنها الوجود بدونها، والتي تكاد تكون حاضرة دائما في أي تعريف حديث، وهذه العناصر هي:

أ - مجموعة من الناس (الشعب)؛ ب - قطعة أرض محددة (الإقليم)؛ ج - كيان سياسي (الحكومة أو السلطة السياسية)؛ د - الاستقلال أو السيادة (أي التمتع بحرية واستقلال كاملين في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية) (محمد بو طالب: سابق، ص: 104)، ولقد تنوعت تعريفات مصطلح "الدولة" بين الفلاسفة والعلماء، في الفكر العربي والغربي على حد سواء، ومن أمثلة هذه التعريفات: 1 - الدولة هي جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون حياة مستقرة ومحددة، تضم طبقة حاكمة وطبقة محكومين، 2 - جماعة من الأفراد مستقرون في إقليم محدد، يمتلكون تنظيما يمنحهم سلطة عليا وعلنية على أعضائهم، 3 - وحدة قانونية دائمة تتألف من هيئة اجتماعية لها الحق في ممارسة صلاحيات قانونية محددة على أمة مستقرة في إقليم محدد، تمارس حقوقها السيادية بإرادتها المطلقة وباستخدام القوة المادية التي تحتكرها وحدها، 4 - الدولة هي مجتمع منظم يعيش في إقليم محدد، يخضع لسيطرة هيئة حاكمة ذات سيادة، ويتمتع بشخصية قانونية مميزة عن المجتمعات الأخرى؛ 5 - الدولة

This is an open access article under the CC BY-SA license.

هي مؤسسة سياسية وقانونية تنشأ عندما تقيم جماعة من الناس إقامة دائمة في إقليم محدد، تخضع لسلطة عليا تمارس السيادة عليهم (سارة، وكريمة: 2015، ص: 9).

يُعرّف ابن خلدون الدولة بأنها: "الامتداد المكاني والزماني لحكم جماعة معينة. ومن ثم، يمكن تصنيف آرائه إلى: فيما يتعلق بالامتداد المكاني للدولة، أي مدى نفوذها وحجم أراضيها، وما يتعلق باستمراريتها الزمنية، أي المراحل المختلفة التي يمر بها حكم الجماعة الحاكمة منذ توليها السلطة وحتى فقدانها لها (محمد الجابري: 1994، ص: 211)، كما يُعرّف فيبر الدولة في مفهوم السلطة السياسية؛ فإن السياسة، بالنسبة له، هي إدارة ما نسميه اليوم بالدولة من قِبل جماعة سياسية محددة، وتسعى هذه الجماعة أيضا إلى المشاركة في السلطة والتأثير على توزيعها، سواء بين الدول أو بين الجماعات المختلفة داخل الدولة، وبمعنى فيبر، ترتبط الدولة بالسلطة، ولا سيما سلطة الإكراه، التي تحتكرها دون أي جهة أخرى داخل حدودها، وبحسب فيبر، "فإنّ من يحكمون الدولة يجمعون الوسائل التي تمكّنهم من إدارة شؤونها بكفاءة، ولتحقيق هذا الغرض، يحتكرون سلطة الإكراه المادي المشروع، سواء للحفاظ على النظام أو للدفاع عن المجتمع ضدّ التهديدات الخارجية"، وهذا ما يجعل الدولة كيانا سياسيا، حيث يسيطر الآخرون من خلال الإكراه. لذا، لا يمكن للدولة أن توجد ما لم تتحقق هذه العلاقة الاجتماعية بين من يسيطر ومن يُسيطر عليه (حنان بوخبزة: 2018، ص: 42).

ومن ثم نتناول فيما يلي: تعريف بناء الدولة، مع بيان خصائص عملية بناء الدولة، ثم نوضح دور القبيلة في بناء الدولة في ليبيا، ومن ثم نناقش التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا سواء التحديات السياسية أو الأمنية، وذلك على النحو التالي:
تعريف بناء الدولة: يُعرّف بناء الدولة على النحو التالي: "تعزيز المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فعّالة ومستدامة ومكتفية ذاتيا، ويشمل ذلك توسيع نطاق الدولة وقدراتها، وتوسيع آفاق مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة، بدءا من توفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة داخليا، والدفاع عن الوطن ضد أي غزو خارجي، مرورا بتوفير التعليم وحماية البيئة، وانتهاء بتطوير السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة، ومن جهة أخرى، تكمن قوة الدولة في قدرتها المؤسسية والإدارية على وضع السياسات وسنّ القوانين واللوائح وتنفيذها (فرانسيس: 2007، ص: 14). يؤكد هذا التعريف أن عملية بناء الدولة عملية مستمرة وديناميكية ومتواصلة، يجب أن تتكيف مع المدخلات الداخلية والخارجية، وتشمل هذه العملية تعزيز المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة تواكب الواقع وتتكيف معه، وهذا يُسهم في نجاح بناء الدولة، وبالتالي في زيادة قوتها وتماسك مؤسساتها (بلقاسم مربعي: 2015، ص: 45). ويُعرّف تشارلز تيلي بناء الدولة بأنه: إنشاء منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة لديها القدرة على السيطرة على أراضيها وتمتلك القدرة على الهيمنة على المنظمات شبه المستقلة (علي مدوني: 2014، ص: 29).

خصائص عملية بناء الدولة:

عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص منها (بلقاسم مربعي: 2015، ص: 52) : أ - إن عملية بناء الدولة مفهوم ديناميكي، أي أنها عملية مستمرة لا تنتهي؛ فهي تتطلب حركة دائمة ومتواصلة من جانب الهياكل السياسية لتطوير النظام السياسي وتكييف بنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة. ب - وتُعدّ عملية بناء الدولة مفهوما نسبيا، إذ تكتسب معانيَ مختلفة تبعا للبيئات الثقافية والحضارية وأنظمة القيم السائدة؛ فبناء الدولة، كعملية، لا يحدث بمعزل عن السياق، بل ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي. ج - وهي مفهوم محايد من حيث دلالاتها الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي)، ولا تفترض الدراسات العلمية الموضوعية لعلماء بناء الدولة أنها عملية حتمية، سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل إن ذلك يتحدد بالإطار التاريخي والاجتماعي للعملية، داخليا وخارجيا. د - وتُعدّ عملية بناء الدولة مفهوما عالميا، أي أنها تحدث في جميع المجتمعات والأنظمة السياسية، وإن اختلفت أشكالها. إن عالمية مفهوم بناء الدولة نابعة من اعتباره عملية، إذ يختلف معدل ودرجة إنجاز بناء الدولة بين الدول النامية والمتقدمة والأكثر تقدما. (شاهر الشاهر: 2017، ص: 48). لذا، يُعد بناء الدولة في جوهره عملية سياسية يختلف مضمونها وأهدافها تبعا للقائمين عليها، وغاياتهم، ومصالحهم، وأيديولوجياتهم، وتبعا للسياق الاجتماعي والاقتصادي السائد، ومن ثم، يتضح أن لهذه العملية أبعادا تسعى إلى تحقيقها، وفقا لاختلاف السياقات البيئية؛ وبناء على ذلك، يمكن القول إن مفهوم بناء الدولة مرتبط بنوع الدولة التي يسعى إلى إنشائها (محمد جيلالي: 2014، ص: 43).

This is an open access article under the CC BY-SA license.

دور القبيلة في بناء الدولة في ليبيا: يتألف النسيج الاجتماعي الليبي من عدة قبائل تعيش معا في ظل مناخ من السلام المدني، مما وفر أساسا اجتماعيا وثقافيا متماسكا ومحافظا، بعيدا عن أي نوع من الصراع أو الفوضى، وعلى الرغم من تنوعها؛ فإن هذه القبائل تربطها روابط زواج قوية ومصالح مشتركة يصعب اختراقها أو تفكيكها. على الرغم من التغيرات السريعة في أنماط الحياة والتوسع الحضري الذي شهده السكان، ظل المجتمع الليبي محافظا على بنيته القبلية إلى حد كبير، فالقبيلة، كمرجع اجتماعي وثقافي، لا تزال تمثل هوية قوية، وتجد مكانتها في بناء الدولة، حتى وإن كانت تعمل بأشكال مختلفة، متأرجحة بين السكون والانفتاح؛ فلقد ساهمت البنية القبلية للمجتمع الليبي في إنقاذ البلاد من التفكك الاجتماعي بعد انتفاضة فبراير 2011، في ظل غياب مؤسسات الدولة وانهيار النظام السياسي، وشكّل النسيج القبلي المتماسك، الذي يتسم بقيم التضامن الاجتماعي والقيم الدينية المعتدلة التي ترفض جميع أشكال الانقسام والتطرف، حصنا منيعا ضد التفكك والانهيار المجتمعي (فاتن الجرف: 2017، ص: 91).

القبلية وخصوصية بناء الدولة في ليبيا: اتسم التاريخ الاجتماعي والسياسي لليبيا قبل عام 1969 بحضور قوي للنزعة القبلية، ولعبت الحركة السنوسية دورا بارزا كإطار ديني وأيديولوجي في توحيد المجتمع الليبي في أربع ولايات تضم جماعات قبلية مركزية، وسرعان ما تعززت هذه الوحدة الروحية بالمقاومة الموحدة ضد الاحتلال الإيطالي، إلا أنه في بداية حكم القذافي، اعتُبر الولاء القبلي جريمة، وسعى القذافي إلى تقويض النظام القبلي، الذي اعتبره متخلفا ومرتبطا بممارسات ملكية رجعية، وبعد فترة وجيزة من توليه السلطة، اتخذ سلسلة من الخطوات لتعديل الحدود الإدارية، التي كانت قائمة على أسس قبلية، وأقال جميع المسؤولين الذين عينهم الملك على أساس قبلي، ولكن على الرغم من تعرض القبيلة للهجوم في مناسبات عديدة، واعتبارها مظهرا من مظاهر التخلف، وأن الحديث عنها أصبح غير مرغوب فيه، إلا أن العودة إليها والإشادة بها تظهر دائما، لا سيما عند نشوب صراعات داخلية على السلطة، وهذا ما حدث في عام 1995 عندما أدت الاضطرابات الداخلية إلى انتعاش ملحوظ للولاء القبلي في المناطق (محمد بو طالب: سابق، ص: 97)، وهكذا، لم يقتصر العامل القبلي على الوجود في الوعي الجمعي والتنشئة الثقافية للفاعلين، كما هو الحال في بلدان أخرى، بل نشأت عملية تداخل بين الدولة والمجتمع الليبيين من جدلية التعايش بين القبيلة والدولة، ويتجسد هذا التعايش في عدة ظواهر، مثل توزيع المناصب والثروة بين ممثلي القبائل الكبرى، وتقسيم السلطة وفقا لاتفاق ضمني متوازن، ويُعزى ذلك إلى رفض التنظيم الحزبي ومقاومة المؤسسات، ويستمر التدقيق والتحليل المعمق لهذه الازدواجية والتناقض في الكشف عن جوهر الوضع والطبيعة الحقيقية لوعي الدولة الليبية، ويقودنا هذا التدقيق إلى إعطاء الأولوية للممارسة على الخطاب، وإلى اكتشاف أن القبيلة هي المفتاح الأهم لفهم آليات البناء الاجتماعي الليبي، من خلال المؤشرات التالية: أ - إن تداخل أدوار الفاعلين لا يخفي أولوية ولائهم القبلي والعشائري، إن وجود رد فعل على فشل الدولة الأيديولوجي بالعودة إلى القبلية، فضلا عن فشل برامج التحديث، ب - لا سيما مع استمرار الفراغات المؤسسية (الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، وما إلى ذلك). ج - استمرار إخضاع التفويضات السياسية والأمنية للاعتبارات القبلية، وصعوبة التحرر من ذلك بسبب ظاهرة التسلح الشعبي؛ د - الاعتماد على التحالفات القبلية في الحكم، هـ - تراجع دور النخب وزوال التعددية الثقافية، وكل ذلك أدى إلى هيمنة القبيلة (صادق حجال: 2014، ص: 78).

التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا:

تواجه ليبيا تحديات عديدة تعيق إعادة بنائها. تتراوح هذه التحديات بين التنوع القبلي والصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تُهدد مستقبل بناء دولة ليبية جديدة ما بعد الثورة أو تُدمر ما تبقى منها، ونتناول فيما يلي أهم التحديات السياسية والأمنية على النحو التالي:

أولا: التحديات السياسية:

تتنوع التحديات السياسية في ليبيا وتتعدد جوانبها، وسنوضحها فيما يلي (أحمد الأطرش: 2015، ص: 13):

أ - طبيعة نظام القذافي وتداعياته، التي أدت إلى ظهور طبقات سياسية منفصلة عن المجتمع، وقد نتج عن ذلك فقدان ثقة الشعب بالنخبة، وانعدام الثقة بين النخب نفسها، وانعدام الثقة بين مختلف شرائح المجتمع، ب - القاعدة العسكرية التي تتمتع

This is an open access article under the CC BY-SA license.

بها معظم الأحزاب السياسية في ليبيا، ما يعني امتلاك هذه الأحزاب ميليشياتها المسلحة، الأمر الذي يجعل العمل السياسي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتهديدات والعمليات العسكرية. ج - صعوبة توحيد الشعب الليبي تحت سلطة مركزية واحدة، وينبع هذا من البيئة القبلية والتوجهات السياسية لكل قبيلة. د - فرض قانون العزل السياسي والإداري واعتماده كبديل للمصالحة الوطنية أدى إلى انتكاسة حادة في العملية الديمقراطية، فضلا عن دوره السلبي في عملية المصالحة الوطنية. هـ - من جهة، تُواجَه هذه التحديات بتحديات سياسية أعمق نشأت أو تتشكل في ليبيا بعد ما يُعرف باتفاق الصخيرات، وسنعمل على إدراج هذه التحديات تباعا كنقاط، على النحو التالي (حمزة يوسف: 2016، ص: 61):

أ - غياب أغلبية وفد المؤتمر الوطني العام من طرابلس عن مراسم التوقيع في مؤتمر الصخيرات بعد رفضهم مسودة الاتفاق، وقد طالبوا، في رسالة موجهة إلى مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، برناردينو ليون، المؤتمر بإعادة النظر في المسودة وإدخال تعديلات عليها، معتبرين هذه التعديلات ضرورية لنجاح الحوار وتحقيق نتائج عملية عادلة لجميع الليبيين. ب - تُعدّ قضية مقرّ الجيش الوطني الليبي، إلى جانب مشكلة مقرّ حكومة الوفاق الوطني، من القضايا البارزة، لا سيما بعد أن تعهّدت الأطراف المعارضة للاتفاق بمنع السيد فايز السراج من دخول طرابلس. ج - وهنا، يُمكننا فهم تهديدات رئيس حكومة طرابلس، خليفة الغويل، الذي أكّد أن الشعب الليبي لن يسمح لحكومة السراج بدخول العاصمة. مع ذلك؛ فإنّ إعلان أطراف أخرى عن موافقة عدّة جماعات مسلحة في طرابلس على هذا الاتفاق يُثير احتمال اندلاع اشتباكات في شوارع العاصمة، وقد أقرّت الأمم المتحدة بهذه المشكلة، حيث أعلن رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا أن بعثته على اتصال مع مسؤولين في طرابلس للتوصّل إلى اتفاق يسمح لحكومة الوفاق الوطني ببدء عملها في العاصمة. د - رفض رئيسا البرلمانين في طرابلس وطبرق، (نوري أبو سهمين) و(عُجيلة صالح)، اللذان يصران على أنهما مصدر الشرعية في أي اتفاق سياسي، هذا الاتفاق، معتبرين أن الموقعين عليه لا يمثلون إلا أنفسهم، وتعتبر دار الإفتاء، برئاسة (الشيخ الغرياني)، الاتفاق باطلا وفقا للشريعة الإسلامية، إذ لا يملك الموقعون عليه "سلطة شرعية" ولا يحق لهم التوقيع. علاوة على ذلك، فإن المشاركين في مفاوضات الصخيرات ووقعوا الاتفاق، باستثناء أعضاء المؤتمر الوطني العام الليبي في طبرق، لا يملكون أي سلطة ولا يمثلون أي جهة قانونية. هـ - أدى تشابك المصالح، وتعقيد الأزمة، وتنوع الأطراف المتنازعة - داخليا وإقليميا ودوليا - إلى مخاوف جدية من أن يمهد اتفاق الصخيرات الأخير الطريق لتشكيل حكومة ثالثة في البلاد، منفصلة عن الحكومتين المتنافستين في طرابلس وطبرق. و - لم يتردد معارضو اتفاق الصخيرات، من بين الأطراف الرئيسية في طرابلس وطبرق، في عقد اجتماعات فيما بينهم، بدءا من مالطا، كما تسربت أنباء عن مفاوضات جارية في سلطنة عمان، قد تُفضي إلى توقيع اتفاق موازٍ في المستقبل، يُفضي في نهاية المطاف إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ثانية، ويزعم مؤيدو هذه الحكومة أنها نابعة من الداخل، بينما حكومة السراج هي نتاج اتفاقيات دولية أيضا.

ثانيا: التحديات الأمنية:

يشكل عدم الاستقرار الأمني في ليبيا تحديا كبيرا لعملية الانتقال وبناء الدولة لعدة أسباب، سنوضحها في النقاط التالية (حمزة يوسف: سابق، ص: 62): أ - عجز الحكومة عن السيطرة على الوضع الأمني واستعادة هيبة الأجهزة الأمنية؛ وتضرر الجيش الليبي خلال الثورة، لا سيما جراء هجمات الناتو، وعجزه عن فرض سيطرته على الجماعات المسلحة المتمردة أو توفير الأمن الكافي خلال المرحلة الانتقالية؛ ب - كثرة الميليشيات ذات الأيديولوجيات والانتماءات القبلية المختلفة، وافتقارها إلى برامج سياسية واضحة، مما يؤدي إلى التنافس على السلطة والمناصب القيادية وظهور النزاعات المسلحة؛ ج - تحول الأراضي الليبية إلى مركز للجماعات الإسلامية المتطرفة في ظل غياب وضعف السلطات الأمنية والعسكرية الرسمية، د - تحول ليبيا إلى نقطة عبور وانطلاق لأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة (تهريب الأسلحة، تهريب المخدرات، الهجرة غير الشرعية، إلخ)، هـ - إن رفض الثوار نزع سلاحهم والاندماج في هيكل الدولة، رسميا، استنادا إلى التزامهم بما يعتبرونه حماية للثورة، هو من وجهة نظر البعض، بينما يعتقد ثوار آخرون أنهم سيفقدون الكثير من الامتيازات التي يتمتعون بها بالتخلي عن أسلحتهم، في حين أن آخرين مدفوعون بانعدام الثقة في العملية الانتقالية نفسها لعدم تسليم أسلحتهم، و - يُمثل بناء الجيش الليبي تحديا كبيرا، حيث توجد قيادة عامة في طبرق وأخرى في طرابلس، يدّعي كل منهما شرعيته، على الرغم من

This is an open access article under the CC BY-SA license.

ISSN: 2709-0345 Volume:6, Issue: 12, (2026), Pages: 56-78

اعتراف غالبية الليبيين والمجتمع الدولي بقيادة (خليفة حفتر) للجيش، وقد ظلت هذه النقطة تحديدا نقطة خلاف رئيسية خلال المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة، حيث أصرّت قوات (فجر ليبيا) على استبعاد (حفتر) تماما من قيادة الجيش، ووجّهت إليه اتهامات خطيرة، بينما أصرّ الطرف الآخر على شرعيته، مُستندا إلى أن البرلمان المعترف به دوليا قد منحه هذه المكانة.
ز - سعت الأمم المتحدة إلى إيجاد صيغة توافقية بعد تشكيل المجلس الرئاسي، ومنحته صلاحيات أمنية وعسكرية، وكان من المتوقع أن تُقرر حكومة الوفاق الوطني قيادة الجيش، وهي نقطة يرى كثيرون أنها، وإن كانت تُؤجل الصراع الأوسع، إلا أنها خطيرة أيضا، وقد تُؤجّج الوضع إذا تم تعيين شخصية تفتقر إلى التوافق.

مما سبق، ترى الباحثة، إنه ونظرا للتدهور السياسي والأمني المستمر في ليبيا، والاشتباكات المسلحة بين الفصائل الليبية، وغياب رؤية واضحة لإنهاء الأزمة، مع صعود النزعات الإقليمية والقبلية، التي باتت واضحة منذ سقوط النظام السابق، وكان من أبرز مظاهر ذلك استمرار وجود متحدثين يمثلون مناطقهم وقبائلهم، والتنافس فيما بينهم حول دور كل منطقة أو قبيلة في الثورة، وقد يتصاعد هذا الوضع إلى اشتباكات ومواجهات مسلحة بين مختلف المناطق بناء على مواقفها، سواء أكانت مؤيدة لمقترحات الحكومة والنظام أم رافضة لهما، وسيتطلب التوصل إلى توافق في الآراء وقتا طويلا، مما يستلزم مراعاة آراء ومواقف جميع الأطراف، كما إن الحركة الأوروبية المكثفة، تحت ذريعة مكافحة الهجرة غير الشرعية ووضع حد لهذا التدفق إلى الأراضي الليبية نفسها، تعمل على دعم تسلل الإرهابيين عبر هذا البلد، فضلا عن توفير الظروف الأمنية لتدفق النفط الليبي إلى الأسواق الأوروبية، وهذا ما أشارت إليه دراسة (فريد عبده: 2022، ص: 17)، والتي ألقت الضوء على التحديات المعيقة لعملية بناء الدولة في ليبيا، حيث أوضحت الدراسة أنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات على سقوط نظام (العقيد القذافي)، لا يزال المشهد السياسي والأمني يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، لا سيما مع التدخلات الخارجية القائمة على مصالح وحسابات الأطراف المتدخلة ودعمها لطرف على حساب آخر، فضلا عن انتشار أعداد كبيرة من الأسلحة ووصولها إلى أيدي الميليشيات والمنظمات الإرهابية، وتدهور الوضع الأمني، بالإضافة إلى نفوذ العامل القبلي المهيمن في ليبيا، كونه إرثا من نظام (العقيد القذافي) متجذرا بعمق في بنية المجتمع الليبي، وتشكل هذه العوامل مجتمعة أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا.

الخاتمة:

كان غياب المؤسسات في الواقع الليبي نتيجة للمنطق القبلي المتجذر بعمق، والذي جعل الأفراد أكثر ولاء وتفانيا لشيوخ قبائلهم، وقد أدى ذلك إلى تراجع دور الدولة ومؤسساتها في المجتمع، لصالح الهياكل والبروتوكولات القبلية المتأصلة في فكر الشعب الليبي وممارساته، حدث هذا على الرغم من أهمية دورها في بناء المصالحة، لا سيما وأن إرث القذافي يُظهر ازدراء للسياسة التشاركية وقمعا للمؤسسات الديمقراطية نتيجة لغياب الثقافة الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث، ذلك لأن الممارسة الديمقراطية لا تتوافق مع الطبيعة القبلية، مما يؤدي إلى صراع بين الأطراف، إذ تتيح العملية الانتخابية تمثيلا أكبر للقبائل الكبيرة مقارنة بالقبائل الصغيرة، التي ستشعر، كأقلية، بالتهميش والإقصاء، وهذا بدوره يزيد من حدة الصراع ويطيل أمد التشرذم السياسي والفوضى الأمنية، حيث اتضح من خلال البحث الحالي أن القبيلة ما تزال تمثل عنصرا مهما في البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الليبي؛ فقد لعبت القبيلة دورا بارزا في تنظيم العلاقات الاجتماعية، وحل النزاعات، والمشاركة في الحياة السياسية، ورغم التحديات التي تواجه النظام القبلي في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية المعاصرة؛ فإن القبيلة ما تزال تحتفظ بأهمية كبيرة في المجتمع الليبي، مما يجعل دراستها أمرا ضروريا لفهم طبيعة المجتمع الليبي.

ولطالما لعبت القبائل دورا هاما في الحفاظ على التوازن السياسي والاجتماعي في ليبيا، إذ شكلت تاريخيا عنصرا أساسيا في النسيج السياسي والاجتماعي الليبي، ولأن أفرادها غالبا ما يدينون لها بولاء أكبر من ولائهم لمؤسسات الدولة، إلا أن استغلال القبلية خلال فترة الجماهيرية في عهد معمر القذافي، كأساس لضمان استمرار نظامه وتعزيز الولاء له، حوّلها تدريجيا إلى عامل سلبي أعاق مشروع بناء الدولة الليبية بعد الاستقلال.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

وبناء عليه؛ فإن بناء الدولة يعد عملية ديناميكية ومستمرة تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز دولة الرفاه، وتوطيد الهوية داخل المجتمع، وعندما تفشل هذه العملية المعقدة، لا سيما في الدول ذات البنى القبلية الهشة أو التركيبات متعددة الأعراق، يتضاءل الشعور بالانتماء الوطني والفخر بالهوية الوطنية الموحدة لصالح هويات فرعية أضيق، في مثل هذه الحالات، تتسم العلاقة بين الجماعات العرقية داخل الدولة بالتنافس، مما قد يؤدي إلى صراع وعنف ينتج عنه انهيار الدولة.

ثامنا – النتائج العامة والتوصيات:

النتائج العامة: من خلال تحديد مشكلة البحث والتي جاءت في التساؤل الرئيس التالي: "ما دور القبيلة في المجتمع الليبي؟؛ وتفرع منه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية، والتي سيتم الإجابة عليها فيما يلي:

1 – ما مفهوم القبيلة في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى؟ اتضح أن القبيلة تُعدّ من أقدم الجماعات البشرية من حيث تطورها في التاريخ القديم؛ فقد نشأت في ظل ظروف انعدام الأمن والحماية، مما أدى إلى الحاجة إلى الوحدة داخل الإطار القبلي، وقد أفضى ذلك إلى تشكيل النواة الأولى للدولة في مجتمعات بلاد الشام العربية وجزء كبير من أفريقيا، كما تبين أن تاريخ ليبيا، قبل ظهور الدولة القومية، كان حافلا بقصص الصراعات والحروب القبلية، التي نشأ معظمها عن نزاعات على الأرض أو موارد المياه، ولذلك، كان على القبائل إقامة تحالفات مع قبائل أخرى للتعاون وتعزيز وحدتها في أوقات السلم، ولدعم بعضها بعضا خلال الحروب القبلية.

2 – ما الجذور التاريخية للنظام القبلي في ليبيا؟ بات من الواضح أن النظام القبلي في ليبيا يعود إلى العصور القديمة، ويُعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة في تشكيل الحياة السياسية في البلاد. يلعب الولاء القبلي دورا محوريا في النظام السياسي الليبي، ويتغلغل النفوذ القبلي في العملية السياسية، وإن كان ذلك بشكل غير رسمي، من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية، وعمليات الاختيار والانتخاب الشعبية منذ عام 1977، وقد عُرّفت هذه المؤتمرات واللجان بأنها الهيئة الوطنية الرئيسية التي توحد جميع القوى في ليبيا، مع تركيز عملي على الزعماء القبليين في كل منطقة.

3 – ما الدور الاجتماعي والسياسي للقبيلة؟ اتضح جليا أن القبائل لعبت دورا هاما في تحقيق التوازن السياسي والاجتماعي في ليبيا خلال عهد الملك إدريس السنوسي. إلا أن استغلالها السلبي خلال فترة الجماهيرية في عهد معمر القذافي، كوسيلة لضمان استمرار حكمه وتوطيد الولاء له، جعلها عائقا رئيسيا أمام مشروع بناء الدولة الليبية بعد الاستقلال. واستمر هذا التأثير السلبي بعد الثورة الليبية، مشكلا سببا جوهريا للانقسام بين قبائل الشرق والغرب في تحديد شكل واتجاه الدولة الليبية ما بعد القذافي. وقد أسهمت القبائل إسهاما كبيرا في تنظيم العلاقات الاجتماعية وحل النزاعات. في جوهرها، مثلت القبائل كيانا سياسيا موازيا للدولة في أجزاء كثيرة من العالم العربي وأفريقيا. وتؤثر القبائل بشكل واضح على الحياة السياسية في ليبيا، إذ تلعب دورا في تشكيل التحالفات السياسية وتحديد موازين القوى. ويرى بعض الباحثين أن النظام السياسي في ليبيا تأثر بشكل كبير بالبنية القبلية للمجتمع، لا سيما في ظل ضعف المؤسسات السياسية خلال فترات تاريخية معينة.

4 – ما دور القبيلة في بناء الدولة؟

أثبتت العلاقة بين القبيلة والدولة الحديثة أنها موضوع نقاش واسع بين الباحثين. يرى البعض أن الولاء القبلي قد يتعارض مع الولاء للدولة، إذ أن بناء الدولة عملية سياسية في جوهرها، يختلف مضمونها وأهدافها تبعا للقائمين عليها، وغاياتهم، ومصالحهم، وأيديولوجياتهم، فضلا عن السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد. من هنا، يتضح أن لهذه العملية أبعادا تسعى إلى تحقيقها، وفقا للسياقات البيئية المختلفة. لذا، يمكن القول إن مفهوم بناء الدولة مرتبط بنوع الدولة التي يُراد تأسيسها.

التوصيات:

1 – ضرورة إعادة بناء النسيج الاجتماعي الليبي.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

2 – يجب العمل على بناء منظومة قيمية تدمج القبلية في النسيج الاجتماعي ككل.

3 - العمل على إعادة بناء العقل الليبي بطريقة عصرية ومدنية.

4 – إن المجتمع الليبي بحاجة إلى إصلاحات تعليمية وفكرية وتربوية ضرورية.

5 – ضرورة العمل على الاستثمار في كرامة الشباب، وبناء أجيال جديدة، وتشجيع تنمية الشباب.

6 - العمل على غرس احترام الجهد المبذول والعمل والإنتاج.

الهوامش والمراجع

أولا – المعاجم والقواميس:

ابن منظور: (1990)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، الجزء3، حرف القاف.

ثانيا – الكتب العربية:

- ابن خلدون: (2018)، المقدمة، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- أمال سليمان محمود العبيدي: (2008)، الثقافة السياسية في ليبيا، ترجمة: محمد زاهي يشير المغيربي، بنغازي، جامعة قاريونس.
- آمال عبد الحميد، وآخرين: (2000)، الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: (2005)، علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- خليفة التليسي: (1983)، معجم معارك الجهاد في ليبيا، دار الفرجاني، طرابلس.
- سامية مصطفي الخشاب: (2003)، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.
- سعد الدين إبراهيم: (2016)، المجتمع العربي المعاصر، القاهرة.
- سعد ناجي جواد: (1991)، التطورات السياسية في إفريقيا، مطابع دار الحكمة، العراق،
- شاهر إسماعيل الشاهر: (2017)، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، برلين: المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا.
- عابد عواد الوريكات: (2008)، نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
- عابد عواد الوريكات: (2008)، نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد الله الغدامي: (2009)، القبلية والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، ط2، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- عدلي محمود السمري: (2009)، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
- علي عبد اللطيف أحميدة: (1995)، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830 – 1952، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- عوض يوسف الحداد: (2011)، البعد الجغرافي للفساد في ليبيا، ط1، الشركة العربية المتحدة.
- فايد العليوي: (2018)، القبيلة التكوين في سياق سياسي، المركز الثقافي للكتاب، المغرب.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

- فرانسيس فوكوياما: (2007)، مقدمة لبناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض، العبيكان للنشر، السعودية.
- محمد عابد الجابري: (1994)، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد محسن الظاهري: (2004)، المجتمع والدولة في اليمن، دراسة لعلاقة القبيلة التعددية السياسية والحزبية، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- محمد نجيب بو طالب: (2012)، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محمد يوسف المقريف: (2023)، النظام الاجتماعي في ليبيا، مركز الدراسات الليبية.
- محمود السيد: (2010)، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا - تونس – الجزائر)، ط1، مؤسسة م شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- مسعود ظاهرة: (1986)، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، معهد الإنماء العربي، لبنان.
- مصطفى بن حليم: (2020)، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مكتبة عين الجامعة، التاريخ والآثار والجغرافيا.
- مصطفي عمر التير: (2024)، الدولة والمجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 وبعدها، مقاربة سوسيولوجية، في النكهات المتنوعة لليبيا المعاصرة،
- مصلح الصالح: (2004)، الضبط الاجتماعي، ط4، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- يحيى مرسي عيد: (2010)، دراسات أنثروبولوجية في المجتمع الليبي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة، مصر.

ثالثا – الرسائل الجامعية:

- أحمد بوزارة: (2017)، الانتماء القبلي وعلاقته بالانتخابات محليات 2012، بلدية عين فتاح (تلمسان)، أنموذجا، رسالة (ماجستير) غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- أمير خرشاني، وعادل بوكلوة: (2014)، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، دراسة حالة اليمن، مذكرة (ماستر)، في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي، قالمة، الجزائر.
- بلقاسم مربعي: (2015)، آليات إدارة التعددية الأثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي)، رسالة (ماجستير) في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- التومي علي الشيباني التومي: (2021)، القبيلة وتأثيرها على الوضع السياسي بالمجتمع الليبي، دراسة ميدانية في مدينة طرابلس، رسالة (دكتوراه)، غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.
- جمعه الزروق فرج بلعيد: (2015)، دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية، رسالة (ماجيستير)، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم.
- حان بو خبزة: (2018)، إشكالية السلطة في الفكر السياسي عند ماكس فيبر، مذكرة (ماستر)، في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

- حمزة يوسف: (2016)، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011 – 2015، مذكرة (ماستر) في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- سارة بن عمر، وكريمة لاتمان: (2015)، مفهوم الطبيعة البشرية وأهميتها في التوظيف السياسي عند مكيافيلي، مذكرة (ماستر)، في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- عبد الجبار أحمد عبد الله: (1994)، مستقبل الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة (ماجستير) غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
- علي مدوني: (2014)، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة (دكتوراه)، في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- علياء محمد عبد الجواد المنصوري: (2021)، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا، الجزائر نموذجا، رسالة (ماجستير)، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية، عمان، الأردن.
- فاتن أحمد برهم الجرف: (2017)، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ليبيا نموذجا (2010 – 2015)، رسالة (ماجستير) في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة.
- محمد أمين بن جيلالي: (2014)، مشكلة بناء الدولة – دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسية المقارنة، رسالة (ماجستير)، في العلوم السياسية، جامعة أبي بمر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- محمد حردان: (1986)، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها على العالم الثالث، رسالة (ماجستير)، غير منشورة، كلية القانون والسياسية، جامعة بغداد، العراق.
- نبيل بو غازي: (2020)، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، شهادة (الماستر)، في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

رابعا – الأبحاث العلمية المنشورة:

- أحمد علي الأطرش: (2015)، المشهد السياسي والأمني في ليبيا – رؤية استشرافية، (ورقة) مقدمة في ندوة حول الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس،
- البشير علي الكوت: (2018)، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، (بحث منشور)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (1).
- صادق حجال: (2014)، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011 – 2013، مذكرة (ماستر) في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3.
- عصام عبد الشافي: (2014)، الدور السياسي للقبيلة في الثورات العربية، (بحث منشور)، مجلة السياسة الدولية.
- عموري نسيمة، وفيلالي فاطمة الزهراء: (2020)، أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلم الأهلي، (بحث منشور)، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (3)، العدد (4)، ديسمبر.
- فريد عبده: (2022)، التحديات المعيقة لعملية بناء الدولة في ليبيا، (بحث منشور)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد (7)، العدد (4)، الجزائر.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

- فضيلة الجفال: (2014)، تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية، (بحث منشور)، مجلة شئون عربية، العدد (159).
- مصطفى شفيق علام: (2012)، القبلية والثورات العربية - نموذجا اليمن وليبيا، (بحث منشور)، مجلة البيان.
- مني حسين عبيد الشمالي: (2024)، القبيلة ودورها السياسي في ليبيا، (بحث منشور)، مجلة المستنصرية، الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (86)، العراق.

This is an open access article under the CC BY-SA license.